يعتبر الطائف املاء وليس خيارا .. وترشح للرئاسة لمحاربة الفساد

ميشال عون: السوريون تركوا وراءهم في لبنان وضعين متفجرين هما حزب الله والفلسطينيون وتمكنا بتحالفنا مع حزب الله من دفعه لوقف حديثه عن القدس والحل الشامل

بيروت ـ من كلود صالحاني:

قال العماد ميشال عون أحد أبرز المرشحين الساعين للرئاسة في لبنان، في ما يعتبر سباقا حاميا بين القوى الموالية لسورية في لبنان والقوى المعارضة لها، إنه لا يمكن نزع سلاح حزب الله إلا بعد «بناء الثقة»، بين الأطراف اللبنانية و «كسر حلقة الخوف» القائمة، مشيرا الى أن السوريين تركوا وراءهم في لبنان وضعين متفجرين هما حزب الله والفلسطينيون.

ومن منزله المحاط بحراسة أمنية مشددة خارج العاصمة اللبنانية بيروت، قال عون، الذي يرفض وصفه بـ«المؤيد لسورية»، لـ«يونايتد برس إنترناشونال»، إن أحد أهم أسباب ترشحه للرئاسة هو محاربة الفساد، موضحا أن تحقيق ذلك سيكون معجزة.

بشأن كيفية إقناعه حزب الله بتسليم سلاحه قال عون «لا يمكن أن يحدث ذلك سوى من خلال بناء الثقة. علينا كسر حلقة الخوف التي نعيش فيها اليوم. إذا لم يكن هناك تبادل للثقة، سوف نبقى خائفين من بعضنا وهذا مصدرٌ دائمٌ للصراع. أحد الأسئلة الأولى التي وجهتها لحزب الله كان: قولوا لي ما هي مخاوفكم؟».

وأضاف «لقد قالوا إنهم عاشوا في بادئ الأمر 15 عاما تحت الهيمنة الفلسطينية وعانوا الكثير. ثم جاء الاحتلال الإسرائيلي. ولم يكن الجيش اللبناني والحكومة قادرين على توفير الأمن. لقد نجحنا (حزب الله) من خلال مقاومتنا من تحرير جزء من أراضينا. كل الحلول يجب أن تأخذ في الاعتبار هذه المخاوف».

ولدى سؤاله عن كيفية تصرفه لنزع سلاح حزب الله في حال أصبح غدا رئيسا للجمهورية قال «سوف أحمل الدولة مسؤولية الدفاع عن البلد وتأمين الهدوء على الحدود، ودمج الأسلحة في النظام الدفاعي للجيش».

وقال في رد على الاتهامات التي توجه إليه بتغيّر موقفه تجاه سورية من معارض الى مؤيد لها «لم يتغيّر موقفي. لقد قلت دائما إنه عندما يغادر السوريون لبنان علينا أن نحاول الوصول الى علاقات جيدة جدا مع سورية. ليست لدي أي ارتباطات مع سورية. لن يكون هناك عودة للوصاية (السورية). يجب أن تكون هناك علاقات ديبلوماسية كاملة وتبادل للسفراء».

وقال العماد عون ضاحكا في رد على سؤال بشأن الانسحاب الفعلي للسوريين من لبنان «لقد انسحبوا عسكريا، لكنهم لا يزالون يحاولون فرض نفوذهم. لقد غادر السوريون لكنهم تركوا وراءهم وضعين متفجرين: حزب الله والفلسطينيون».

وعن تهديده بالنزول الى الشارع وتنظيم تظاهرات إذا لم تستقل الحكومة قال «هذه وسيلة. لكنها ليست الوسيلة الوحيدة لمقاومة الحكومة».

وفي رد على اعتقاد العديد من اللبنانيين بأن تحالفه مع حزب الله غريب، قال عون «عندما عدت من فرنسا كانت هناك مشكلة حقيقية على الساحة (السياسية) اللبنانية. لقد دعمت القرار (مجلس الأمن الدولي) 1559 (الذي يدعو الى نزع سلاح حزب الله). لكني كنت بمواجهة طبقة سياسية تضم (الزعيم الدرزي) وليد جنبلاط، وسعد الحريري (نجل رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري) اللذين قالا إن على حزب الله الاحتفاظ بسلاحه».

وأضاف «وجدت نفسي وحيدا ضد حزب الله وجميع الآخرين، القوات اللبنانية، الكتائب، الحريري، جنبلاط، أمل، لقد كانوا جميعهم في تحالف انتخابي. لقد كنت معزولا. لقد وجدت أن هناك غشا دائرا. لقد كان جنبلاط والحريري يعدان الأمريكيين والفرنسيين بأنهما سينزعان سلاح حزب الله في الوقت الذي كانا يعدان فيه حزب الله بأنهما سيحميانه».

وتابع قائلا «ونظرا للوضع الغامض شعرت أننا متجهون نحو المواجهة وليس نحو حل للمشكلة. ولمعرفتي بطبيعة حزب الله ولمعرفتي بالموقف الأمريكي والفرنسي حول المسألة تصوّرت كيفية حل هذه المشكلة بما أنه لا يوجد أحد يملك القوة الكافية لحل المشكلة بالقوة. ودخلنا في حوار مع حزب الله وتوافقنا على وثيقة تفاهم. وما أن نشرت الوثيقة حتى وقع انفجار سياسي ضد العماد عون».

وقال «لقد تمكنا من دفع حزب الله الى تحديد مطالبهم لمسائل لبنانية خالصة. لقد توقفوا عن الحديث عن القدس، والحل الشامل في الشرق الأوسط.... لقد دفعناهم للتركيز على المسائل اللبنانية الخالصة، مثل مزارع شبعا، المنطقة التي أعرفها جيدا لأني خدمت فيها عندما كنت ملازما شابا. نعم المزارع تنتمي الى لبنان».

وتابع «ما أن تتحرر الأراضي (اللبنانية) التي تحتلها إسرائيل، يجب أن يصبح سلاح حزب الله سلاحا دفاعيا ويندمج في إطار إستراتيجية دفاعية تحت قيادة الجيش اللبناني. ومنذ اللحظة التي تعاد فيها مزارع شبعا الى السيادة اللبنانية، يجب ألا يستعمل سلاح حزب الله ضد إسرائيل مجددا».

وعما فكّر به عندما خطف حزب الله الجنديين الإسرائيليين في تموز (يوليو) الماضي، ما تسبب بالرد الإسرائيلي المدمر قال «لقد كان ردا عسكريا اعتدنا عليه. هذا النوع (من العمليات) قائم منذ العام 1982. قبل أسبوعين فككت الأجهزة الأمنية اللبنانية خلية تعمل لصالح الموساد (الاستخبارات الإسرائيلية) كانت مسؤولة عن مقتل خمسة أشخاص في لبنان».

وعما إذا كان على حزب الله أن يخطف الجنديين الإسرائيليين قال «حسن نصرالله (الأمين العام لحزب الله) قال دائما إنه عليك أن تأخذ أسرى (إسرائيليين) من أجل الإفراج عن سجناء حزب الله. لقد كان جزء من اللعبة. المفاجأة كانت بردة فعل إسرائيل. والمفاجأة الثانية كانت جهوزية حزب الله».

وأشار عون الى أن حزب الله لم يتلقف الإشارة التي أرسلتها إسرائيل عندما خطفت حماس جنديا إسرائيليا بالقرب من غزة قبل أسبوع، وكان ردها غامرا.

وعن رأيه في اتفاق الطائف (الذي وضع نهاية للحرب الأهلية اللبنانية) قال «الطائف لم يكن خيارا، لقد كان إملاء. ومع ذلك تمكنا من وضع دستور. علينا احترام هذه الاتفاقيات على الرغم من أنه يجب أن تصبح أقوى.. لكن معظم ما تم الاتفاق عليه في الطائف لم يطبق أبدا مثل قانون الانتخاب واللامركزية».

وعن شعوره لدى اتهامه بتأييد سورية أوضح «كنت بداية أستشيط غضبا، لكن لاحقا لم يعد له أي تأثير علي».

ولدى سؤاله عن مزاجه العصبي قال «أفقد أعصابي على أشياء صغيرة مثل كسر فنجان قهوة، لكني أحافظ على هدوئي تحت النيران».

وقال عون في ما لو كان بإمكانه توجيه سؤال واحد الى الرئيس بوش عما سيكون هذا السؤال «لا أعتقد أنه سيستمع إلي. علينا استخدام مسيرة صحيحة لتطبيق الديمقراطية ومن ثم حماية قيم الديمقراطية في مكافحة الفساد. إذا تمكنا من التخلص من الفساد في لبنان سيكون ذلك معجزة... وأستحق عندها الذهاب الى الجنة». (يو بي آي)

ميشال عون

دراسة جديدة حول اداء الاعلام العبري خلال العدوان على لبنان:

تشجيع للقتل والتدمير وإشادة بمنطق القوة وتحريض ضد قادة الجمهور العربي في الداخل الفلسطيني وتغطية عدائية للاحتجاج على الحرب

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

اعد المحامي ماجد فاهوم، مركز مشروع الحقوق الإعلامية في «إعلام» ـ مركز إعلامي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، دراسة مفصلة عن اداء الاعلام العبرية خلال العدوان على لبنان، وقدمها الى مجلس الصحافة الاسرائيلي لمناقشتها. وجاء في الدراسة: نحن نعتقد أن التغطية الصحافية للحرب عكست تجنّد وسائل الإعلام الإسرائيلية وتبنيها الإرادي لأجندة الجيش الحربية، وسط التخلي عن الواجبات المهنية والأخلاقية المركزية التي تميز الصحافة الحرة. وقد اتخذ هذا التجند تعبيرات شتى، ومن ضمنها توفير منبر شبه حصري لرجالات الجيش وللمعلقين العسكريين على اختلافهم وإعطاء شرعية لمواقفهم ووجهات نظرهم بلا منازع. وفي المقابل قادت وسائل الإعلام هذه حملة إساءة وتشويه وكم أفواه ضد أصحاب الآراء المختلفة الذين عارضوا الحرب ورفضوا قبول الأجندة العسكرية كمسلمة أو بديهية.

وتابع: لقد اختارت وسائل الإعلام الإسرائيلية في أغلبيتها التغاضي عن قتل المدنيين اللبنانيين ومعاناة النازحين والمشردين والدمار الهائل الذي تعرضت له قرى بأكملها، فضلا عن تدمير البنى التحتية المدنية اللبنانية، وبذلك فقد اخلت بواجبها المهني والأخلاقي المتمثل بالتحقيق في هذه الأحداث وطرح الأسئلة الأخلاقية على الأقل، المترتبة على ضوء المشاهد الفظيعة التي وصلت من لبنان.

ومضى قائلا: كانت وسائل الإعلام الإسرائيلية سلبية في غالبيتها تجاه واجبها في تقصي ومناقشة الإجماع السياسي الذي ساد طوال أيام الحرب.

ومن ضمن الأشكال التي عبر فيها هذا الأمر عن نفسه، نأي وسائل الإعلام عن طرح أسئلة ضرورية بشأن بدائل سياسية، عدم تورعها عن إجراء «محاكمات ميدانية» للقلائل الذين تجرأوا على التعبير عن مواقف وآراء مناهضة للحرب ومعارضة لقرار الحكومة بشنها، إضافة الى مساهمتها (وسائل الإعلام الإسرائيلية) في اقتلاع القيم المدنية من الأجندة العامة، القيم التي من المفروض بها أن تكون مؤتمنة عليها. الى ذلك، لا يمكننا التغاضي عما تناهى الى علمنا حول التعليمات التي أعطيت في عدد من وسائل الإعلام من قبل محررين وناشرين وذوي مناصب كبيرة، والتي تعكس في فحواها تدخلاً مرفوضاً في مضامين ما ينشر ويذاع من أخبار وتقارير (حول الحرب) والى حد ممارسة الرقابة التي لا يمكن اعتبارها رقابة أمنية. وكل ذلك وسط التنكر لاحتياجات الجمهور وحقّه في المعرفة، ووسط التجاهل التام لحيوية وأهمية مبدأ حرية التعبير.

واحتجت الدراسة ضد الرقابة الذاتية التي تهدف الى إسكات الصوت الآخر، الصوت الذي لا يتماشى مع الإجماع، وضد غياب الخطاب السياسي العقلاني المنافي لخطاب منطق القوة الحربجي. نحن نعارض اختيار وموقف وسائل الإعلام التي تبنت بشكل أعمى خطابا حربجيا، بدلا من أن تمارس تحليلا نقديا وواعيا لهذا الخطاب. واضاف: الاعلام العبري عمل على تشجيع القتل والتدمير وإشادة بمنطق القوة، تحريض ضد قادة الجمهور العربي في الداخل الفلسطيني وتغطية عدائية لنشاطات الاحتجاج ضد الحرب.

واكدت الدراسة: تعاطت وسائل الإعلام العبرية، خلال فترة الحرب، مع المجتمع العربي ومع المواقف السياسية (للمواطنين) العرب، من وجهة نظر الإجماع الصهيوني، بل ولم تعترف بحق هؤلاء العرب في بلورة وتبني موقف سياسي خاص، يمكن أن يكون مناقضاً لذاك الإجماع.

وتابع: لم تفعل وسائل الإعلام العبرية شيئا من أجل تقصي حملة التحريض التي جرت في فترة الحرب ضد قادة الجمهور العربي. فبدلاً من كشف هذا التحريض وإدانته من منطلق الدفاع عن حرية الرأي، نجدها قد ساهمت فيه وتجندت لبثه وترويجه. لقد ساهمت وسائل الإعلام الإسرائيلية في بث وترويج عبارات التحريض والعداء ضد أعضاء الكنيست العرب، سواء كان ذلك بالصمت الذي يمكن تفسيره كنوع من إضفاء الشرعية على هذا التحريض، أو بعدم إعطاء حق التعقيب لأعضاء الكنيست المذكورين. زيادة على ذلك فقد كانت هناك حالات شاركت فيها وسائل الإعلام العبرية بشكل فعال في إصدار الاتهامات والأحكام بحق قادة الجمهور العربي بصورة مباشرة، وسط استخدام أوصاف من قبيل «خائن» و«طابور خامس»... الخ.

الاسد يأمر بالتعويض على متضرري الفيضانات في شمال شرق سورية

■ دمشق ـ يو بي آي: قال وزير الإدارة المحلية هلال الأطرش إن الرئيس بشار الأسد أمر بالتعويض على المتضررين من الفيضانات في شمال شرق البلاد بنحو 2000 دولار لكل أسرة.

ونقلت صحيفة «تشرين» الحكومية امس الإثنين عن الاطرش قوله إن الرئيس الأسد «أمر بصرف مبلغ 100 ألف ليرة سورية (2000 دولار) لكل أسرة كانت ضحية الفيضانات والسيول التي شهدتها محافظة الحسكة (شمال شرق) قبل أيام».

كما تحدث الأطرش عن «صرف ذات المبلغ لكل صاحب منزل تهدم للأسباب» نفسها.

واضاف ان الأسد «أمر بصرف كامل الاستحقاقات والتعويضات القانونية لأسر الاطفائيين اللذين توفيا أثناء قيامهما بإنقاذ المواطنين أثناء الفيضان إضافة الى 100 ألف ليرة سورية».

وعلى صعيد الأضرار الأخرى بالممتلكات والمحاصيل الزراعية، قال الاطرش أنه «على اللجان أن تواصل حصر هذه الأضرار حسب الأصول لترفع تقاريرها لاتخاذ الإجراءات المناسبة».

وكانت مناطق متفرقة من البلاد أغلبها في الشمال الشرقي شهدت فيضانات غير مسبوقة منذ عشرات السنين نتيجة هطول أمطار كثيفة، ما أسفر عن وقوع خسائر في الممتلكات والأرواح.

سورية تتهم اسرائيل بتخريب البيئة في الجولان

■ دمشق ـ رويترز: اتهمت الحكومة السورية اسرائيل بتخريب البيئة في مرتفعات الجولان وتهويد المنطقة المحتلة بهدف التقليل من أهمية السكان السوريين الباقين فيها ودفعهم الى الهجرة.

وقالت وزارة الخارجية السورية في تقرير قدمته الى الامم المتحدة مساء الاحد ان اسرائيل انتهكت قرار مجلس الامن رقم 465 لعام 1980 وبخاصة الفقرة التي تدعوها الى اتخاذ اجراءات متكاملة لحماية الارض ومصادر المياه. وقال فيصل الحموي مدير المنظمات الدولية في وزارة الخارجية السورية والذي اعد التقرير «تقريرنا... يؤكد بالارقام والبيانات بأن اسرائيل مستمرة في عمليات التهويد وزيادة عدد المستوطنين في الجولان اضافة الى التعسف باستغلال المياه والثروات الطبيعية».

وأضاف التقرير ان اسرائيل تتابع تنفيذ عملية طمر النفايات النووية والسامة والمشعة في بعض مناطق الجولان كما تعمل على انشاء سد يساعدها على الاستيلاء على حوالي مليوني متر مكعب من المياه في المنطقة. وقال التقرير «ان انشاء هذا السد من قبل اسرائيل انما يهدف ليس فقط لحرمان سكان الجمهورية العربية السورية من هذه المياه بل يهدف أيضا الى حرمان المواطنين السوريين في الجولان المحتل من مواردهم الطبيعية ومن الانتفاع منها».

وأضاف «تمارس اسرائيل أساليب الضغط الاقتصادي كأسلوب جديد للاستنزاف والعقاب وتابعت اسرائيل ممارسة أساليب الضغط الاجتماعي لاكراههم على افراغ الارض والهجرة القسرية منها».

وقدمت وزارة الخارجية السورية التقرير الى لجنة تابعة للامم المتحدة معنية بالتحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في الاراضي العربية التي احتلت عام 1967. وتمارس لجنة التحقيق عملها منذ 38 عاما حيث تصدر تقارير سنوية بخصوص الاوضاع في الاراضي العربية المحتلة ومنها الجولان.

واحتلت اسرائيل هضبة الجولان التي تقع الى الغرب من مدينة دمشق وتشكل واحدا في المئة من مساحة سورية و14 في المئة من مخزونها المائي خلال حرب 1967. وقالت نشرة تابعة لوزارة الاعلام السورية ان هناك ما يقرب من نصف مليون لاجئ جولاني يعيشون اليوم في المحافظات السورية وحوالي 20 ألف نسمة تحت الاحتلال الاسرائيلي. ويقدر المستوطنون الاسرائيليون في الجولان بعدد مماثل.

قال لشيراك «لا استبعد قيام اسرائيل بالقضاء على المنشآت النووية الايرانية وسأتفهم ذلك»

مصادر: بوش يؤيد العدوان على ايران ويتفهمه وفرنسا تحذر من ان الضربة ستكون كارثة عالمية

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

كشفت مصادر سياسية امريكية واوروبية واسرائيلية متطابقة ورفيعة المستوى امس الاثنين النقاب عن ان الرئيس الامريكي جورج بوش، يؤيد قيام الدولة العبرية بتوجيه ضربة عسكرية لايران لاحباط برنامجها النووي. وقالت المصادر لصحيفة «هارتس» الاسرائيلية انه قبل عدة اسابيع اجتمع الرئيس بوش الى الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وخلال اللقاء بينهما، اكدت المصادر، قال بوش لشيراك في حالة قيام اسرائيل بمهاجمة ايران، فانني سأفهم وسأتفهم ذلك، وانني لا استبعد البتة ان تقوم اسرائيل بهذه العملية، على حد تعبيره.

وتابعت الصحيفة الاسرائيلية قائلة ان دبلوماسيين اوروبيين التقوا في الاونة الاخيرة وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس، وقالوا انها خلافا لموقف الرئيس بوش، فانها ابدت تحفظا من العملية العسكرية الاسرائيلية ضد ايران، ولكن من ناحية اخرى لم تستبعد بالمرة ان تقدم اسرائيل على هذه الخطوة.

واشارت «هآرتس» الى ان رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت اجتمع الاسبوع الماضي الى الرئيس جورج بوش، وان حصة الاسد في اللقاء الذي استمر 45 دقيقة بين الرجلين كانت الموضوع الايراني وسبل وقف البرنامج النووي الايراني، وفي نهاية اللقاء اعرب اولمرت عن رضاه التام من موقف الرئيس بوش من التهديد الذي يشكله التهديد النووي الايراني على الامن في منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص وعلى العالم برمته بشكل عام، على حد تعبير مسؤول اسرائيلي وصف بانه موثوق للغاية.

واوضح الدبلوماسيون الأوروبيون، الذي اجتمعوا الى وزيرة الخارجية الامريكية انه خلال اللقاء معها ابلغتهم بان العملية العسكرية لوقف البرنامج النووي الايراني تتطلب معلومات استخباراتية عن المنشآت النووية الايرانية، واعترفت ان الولايات المتحدة الامريكية لا تملك حتى اليوم معلومات عن البرنامج النووي الايراني تسمح لها بتوجيه ضربة عسكرية استباقية لايران والقضاء على المنشآت النووية الايرانية. واضاف الدبلوماسيون ان الوزيرة رايس قالت خلال الجلسة معهم ان هناك ثلاثة اسباب تمنع الولايات المتحدة الامريكية من توجيه الضربة العسكرية لايران: السبب الاول انها معنية بحل المشكلة مع ايران بالطرق السلمية، السبب الثاني ان امريكا تخشى من ان العملية العسكرية ضد المنشآت الايرانية لن تكون ذات جدوى لانها لن تتمكن من القضاء على جميع المنشآت النووية الايرانية الموزعة في اماكن عديدة من مناطق الجمهورية الاسلامية في طهران، اما السبب الثالث الذي يمنع امريكا من الاقدام على الضربة العسكرية فيعود الى عدم حصولها على معلومات استخباراتية مؤكدة لتحديد المواقع النووية الايرانية.

ومضت الصحيفة الاسرائيلية قائلة انه في الاونة الاخيرة جرت محادثات بين دبلوماسيين فرنسيين ودبلوماسيين اسرائيليين حول البرنامج النووي الايراني، حيث اكد الفرنسيون لنظرائهم الاسرائيليين ان ايران ستصل الى نقطة اللا عودة في تطوير برنامجها النووي في ربيع العام القادم 2007، أي بعد خمسة اشهر. وحسب المصادر الاسرائيلية فان ايران ستزيد حتى ذلك الحين من قدرتها على تطوير تخصيب اليورانيوم بصورة كبيرة، الامر الذي يقض مضاجع الاسرائيليين من المستويين السياسي والامني على حد سواء. وكشفت الصحيفة الاسرائيلية ايضا النقاب عن ان حديثا مهما جرى قبل عدة اسابيع بين دبلوماسي فرنسي رفيع المستوى لم تذكر اسمه مع صناع القرار في تل ابيب، حيث قال لهم ان قيام اسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية استباقية لايران سيكون بمثابة كارثة كبيرة، لانه ستكون لها تداعيات كبيرة جدا على الامن العالمي وليس فقط على الامن في منطقة الشرق الاوسط. وتابع الدبلوماسي الفرنسي ان الضربة الاسرائيلية العسكرية في حال خروجها الى حيز التنفيذ فانها ستؤدي في احسن الاحوال لتأجيل انهاء طهران برنامجها النووي لسنتين فقط، كما حذر الدبلوماسي الفرنسي الاسرائيليين بان هذه الضربة ستؤدي الى خروج ايران من عضويتها من وثيقة عدم نشر الاسلحة النووية، بالاضافة الى ذلك اكد الدبلوماسي الفرنسي، ان هذه الضربة ستؤدي الى تداعيات خطيرة في العالمين العربي والاسلامي، وانها ستؤدي ايضا الى زيادة اسعار النفط، ومن غير المستبعد ان ترد ايران على الضربة العسكرية الاسرائيلية وتضرب الدولة العبرية ودولا اخرى في مناطق عديدة، في اشارة الى الصواريخ بعيدة المدى التي تملكها ايران وباستطاعتها ضرب عدد من الدول الاوروبية، على حد قول الدبلوماسي الفرنسي.

عائلات شهداء أكتوبر 2000 تنفي قبولها بتعويضات من السلطات الإسرائيلية

■ تل أبيب ـ يو بي آي: نفت عائلات الشهداء العرب في أحداث تشرين الأول (أكتوبر) 2000 موافقتها على الحصول على تعويضات من السلطات الإسرائيلية وإغلاق ملف التحقيق في مقتل أبنائها بنيران الشرطة الإسرائيلية.

وقالت العائلات امس الاثنين، في بيان تلقت «يونايتد برس إنترناشونال» نسخة منه، «تؤكد لأهلنا الكرام إننا ما زلنا على مسيرة الوفاء مع الشهداء ونرفض أية صفقة تعويض مالي من قبل المؤسسة الاسرائيلية».

وأضاف البيان «أننا كنا ولا زلنا على يقين بأن المؤسسة الاسرائيلية هي المتهم الأساس بقتل أبنائنا الشهداء وسنواصل جهدنا بلا كلل ولا ملل محليا وعالميا حتى نقدم أشخاص هذه المؤسسة قتلة أبنائنا الى القضاء العادل كي ينالوا جزاءهم الذي يتناسب مع بشاعة جريمتهم».

وكانت المحكمة المركزية الإسرائيلية في مدينة الناصرة صادقت الأسبوع الماضي على «اتفاق تسوية» بين النيابة العامة في إسرائيل والمحامي عادي ميخليين الذي قال في المحكمة إنه يمثل عائلات الشهداء العرب.

لكن العائلات قالت في بيانها امس «نرى من الواجب أن نؤكد أن المحامي عادي ميخليين لا يمثلنا بأي صيغة كانت وليعلم الجميع أنه لا ينطق بلساننا ولا يتصرف بتوكيل منا وكل ما يقوم به هو مرفوض علينا من حيث المبدأ جملة وتفصيلا».

وأضافت العائلات العربية في بيانها أنه «غني عن البيان أن نؤكد أن ما روّجت له المؤسسة الاسرائيلية وكأنه صيغة اتفاق بيننا وبينهم، ما هو إلا مهزلة تطعن في كرامة شهدائنا وهم في قبورهم وسيبقى شهداؤنا أسمى من كل مهازلهم».

وجاء في اتفاق التسوية أنه «على ضوء الظروف الخاصة التي تحيط بهذه الشكوى ومن أجل إنهائها بصورة لائقة وعادلة فإن دولة إسرائيل توافق، من خلال عدم الحكم بمنطوق القانون ومن دون أن يترتب على ذلك اعتراف بمسؤوليتها، على دفع المبلغ الذي اتفق عليه بين الطرفين وذلك من أجل إنهاء كامل ومطلق لشكاوى المدعين حيال الأحداث» في تشرين الأول (أكتوبر) 2000.

وشدد الاتفاق على أنه لم تعد العائلات تملك الحق في تقديم شكاوى أو التماسات ضد السلطات الإسرائيلية حول مقتل أبنائها.

الأزمة الحكومية في لبنان: افق الحل لا يزال مسدودا

بيروت ـ من ربي كبارة:

لم تظهر بوادر اي حل سياسي امس الاثنين للازمة السياسية في لبنان غداة مطالبة الامين العام لحزب الله حسن نصر الله بحكومة جامعة او انتخابات مبكرة والا نزلت المعارضة الى الشارع، فيما من المتوقع ان تقر الامم المتحدة انشاء المحكمة الدولية التي سيمثل امامها المتهمون باغتيال رفيق الحريري.

وقال رئيس الجمهورية الاسبق امين الجميل، رئيس حزب الكتائب المنضوي في اطار قوى 14 اذار التي تمثلها الاكثرية النيابية، لوكالة «فرانس برس» الاثنين ان خطاب نصر الله «مهين وتهديدي».

واضاف «مهين بسبب وصفه الحكومة الحالية التي يرأسها السنيورة بانها حكومة السفير الامريكي جيفري فيلتمان، وتهديدي لانه يخيف الناس بتهديده بالتظاهر دون تحديد موعد له».

وكان نصرالله، رأس حربة المعارضة، قد صعد الاحد موقفه من الحكومة بدعوته انصار المعارضة المقربة من دمشق الى الاستعداد للتظاهر من اجل اسقاطها اذا لم توافق الاكثرية النيابية على حكومة وحدة وطنية جامعة او على انتخابات نيابية مبكرة.

ومن دون ان يحدد موعدا معينا لبدء التظاهرات او شكلها اكد نصر الله ان التحركات ستبقى حتى «نفرض بوسائلنا اسقاط الحكومة غير الشرعية وغير الدستورية حكومة السفير جيفري فيلتمان وليس حكومة الرئيس السنيورة».

ورأى الجميل ان المعارضة بهذا التصعيد «كشفت اوراقها واعلنت الحرب مسبقا على المحكمة الدولية» التي ستحاكم المتهمين باغتيال رئيس الحكومة الاسبق رفيق الحريري.

يذكر ان الاكثرية المناهضة لدمشق تؤكد ان توقف المشاورات لحل الازمة جاء على خلفية انشاء المحكمة الدولية فيما تنفي المعارضة ذلك.

وكانت الحكومة قد وافقت على صيغة المحكمة التي ارسلتها الامم المتحدة رغم استقالة خمسة وزراء يمثلون حزب الله وحركة امل اضافة الى وزير مقرب من رئيس الجمهورية اميل لحود حليف دمشق مما دفع بهؤلاء جميعا الى التشكيك في شرعية الحكومة.

واعرب مصدر لبناني مطلع على محاولات جانبية للحلحلة يقوم بها خصوصا السفيران السعودي والمصري ان المعارضة «تسير وفق برنامج لن يتغير يستند على ان موازين القوى الاقليمية والدولية تغيرت لمصلحتهم ويريدون بالتالي الاستيلاء على السلطة».

واشار المصدر نفسه الى ان الرئيس السنيورة «ما زال يقدم عروضا لحل الازمة» آخرها السبت الى رئيس مجلس النواب نبيه بري وزعيم حركة امل الذي كان بادر بالدعوة الى التشاور. ومن دون ان يفصح عن طبيعة العروض اكد المصدر ان بري رفضها.

بالمقابل اشار مصدر معارض الى «مؤشرات حلحلة ظهرت من قبل الطرفين».

وقال خلدون الشريف عضو اللقاء الوطني الذي يضم احزابا وشخصيات مقربة من سورية لوكالة فرانس برس «في خطاب نصرالله مؤشرات حلحلة ابرزها قوله ان خيار حكومة وحدة وطنية جامعة ما زال متاحا، بعد ان سبق له تحديد يوم الاثنين الماضي لبدء التحرك الشعبي».

ولفت الشريف الى ان الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، احد ابرز قادة الاكثرية النيابية (ممثلة قوى 14 اذار) اعرب عن «بعض الحلحلة عندما طرح التوصل الى تسوية مشرفة».

وكان جنبلاط قد اكد الاحد ان الاكثرية مع «تسوية مشرفة اذا قبلت المعارضة انطلاقا من المحكمة الدولية وصولا الى توسيع الحكومة لاحقا».

وقال الشريف «امام هذه المؤشرات فرصة ثلاثة ايام فقط لتنتج» موحيا بان بدء التحرك في الشارع سيكون يوم الخميس المقبل.

واعتبر الشريف ان المعارضين وخاصة حزب الله «يتهيبون النزول الى الشارع اكثر من فريق السلطة» عازيا ذلك الى ثقتهم بتسلم السلطة. وقال «لديهم شعور بان الحكم سيعود اليهم ويفضلون ان يتم ذلك بهدوء ومن دون مشاكل».

وكان قائد الاكثرية النيابية سعد الحريري قد اكد في مقابلة تلفزيونية عقب خطاب نصر الله ان الاكثرية «موافقة على حكومة وحدة وطنية» لكن تحقيقها يتطلب «التوافق على عدد من الامور الأساسية الخلافية مثل رئاسة الجمهورية والمحكمة الدولية والقرار 1701».

واضاف في مقابلة تلفزيونية «اصبح واضحا جدا ان التحالف القائم بين حزب الله وأمل وسورية وايران يريد إسقاط حكومة الرئيس السنيورة، وإفشال المحكمة الدولية والقرار 1701 وباريس ـ 3 ويريدون السيطرة على البلد».

من ناحية اخرى تساءلت صحف لبنانية عن احتمالات التسوية المتبقية قبل النزول الى الشارع.

وكتبت «النهار» الموالية «هل صار الشارع الخيار الحتمي الاخير الذي لا رجوع عنه ام ان المسالك الى تسوية اللحظة الاخيرة لا تزال مفتوحة؟».

ورأت «النهار» ان نصر الله «ترك الباب مفتوحا امام خيارات سياسية ولو عبر سقوف عالية».

وكتبت «السفير» المعارضة «خطاب نصر الله فتح الباب امام محاولات ربع الساعة الاخيرة لتفادي خيار الشارع».

واشارت «الاخبار» المقربة من حزب الله الى ان «ثمة خيط رفيع ما زال يعول عليه للتوصل الى تسوية هذا الاسبوع». (اف ب)